في تعليل الواجب فانه قال في تقرير الجواب عن شبهة المعتزلة التي سبق تقريرها من قال بان
التعليل معناه التلازم يقول هو يتلازم المختار وهو يتلازم الواجب والاضافات ومن قال بان
المعنى موجب قال الحكم لا يجب الا باعتبار وجوب معناه فانا قلنا انه لا يعقل متميزا الا باعتبا
ره ولا يثبت فيه اختلاف ولا قائل باعتبار معنى فيه وانما يثبت ذلك فيه باعتبار معناه
الموجب له فكيف يقيس ما باعتباره وجب انتهى وحاصل جوابه ان الامكان الذي ذكره المعتزلة
في تعليل الاحكام الواجبة لا يلزم على كلا المذهبين في معنى التعليل لان المصحح للذي يقبل
العدم لذاته واحكام البارئ تعالى لا تقبل العدم لذاتها اما على القول الاول في معنى التعليل
فظاهر واما على الثاني فلانها كانت لا تعقل الا معانيها بوجوب معانيها وجوب لها وكذا
نهاحماذات واحوال اذ لا ذات للاحوال متميزة حتى يقال انها تقبل العدم في ذاتها وانما
استفادت الوجوب من غيرها فتكون ممكنة والحاصل ان التعليل في صفاته تعالى
معنوا افادت الاثبات عن عوارض يصح باجماع اهل السنة بل باجماع المسلمين بغير
النزاع في مجرد الاطلاق بمعنى والخوض في ما يوهم حدوثا او نقصا في ذاته تعالى
او في صفاته جل وعلا واعلم ان الفلاسفة قد احتجت على نفي الصفات بما يقرب
من شبهة المعتزلة السابقة فقالوا لو وجدت الصفات للزم ان تكون مفتقرة الى
الذات لاستحالة قيام الصفة بنفسها ولان بعضها مشروط في الباقي كالحياة التي هي
شرط في القدرة والعلم والارادة فيلزم ان يكون المشروط مفتقرا الى الشرط ومتاخرا عنه
في الحصول والافتقار ينافي الوجوب اذ الواجب مستغن على الاطلاق وذلك مناف للافتقار
والحاجة والتقدم على واجب الوجود محال والجواب منع الملازمة بان الافتقار
الى الغير يقتضي ان المفتقر يحتاج الغير الوجود فيكون حادثا او نحو ذلك بل نقول
ان صفاته تعالى كلها واجبة الوجود غنية عن المقتضي باطلاق وان عنيتم بالافتقار
الملازمة وعدم انفكاك احد الوجودين عن الاخر بمعنا الاستقلالية ولم يكن الا
فتقار بهذا المعنى منافيا للوجوب فلم قلتم ان هذا التوقف في العلم او الوجود الذي
سميتموه افتقارا ينافي وجوب الوجود او يستلزم الامكان فان الامكان انما يتحقق
بصحة الارتفاع واذا كانا واجبين فلا يصح في العقل ارتفاعهما ولا ارتفاع احدهما فلا
امكان ولا احتياج لكل منهما فانهم اذ اعتد بعض الافتقار والامكان الموهمين لما
تقررت استحالته من الاحتياج الى المؤثر وقولوا كل موجودين متلازمين لا يصح في العقل ان
تفارقهما ولا ارتفاع احدهما مع وجود الاخر او قولوا لا يمكن ثبوت واجب بلا ملازمه

الاجـ

واجب واخر ولا يصح ثبوت واجب الا في الباقي واجب اخر وحينئذ تثبت افضحيتكم باجمعا
نكم فلا تجوزوا الى تصحيحه سبيلا سوى المخالفة بلفظ الافتقار الموهم واستحالة لمطلق
التوقف ومطلق التوقف لا يقتضي الحاجة الى المؤثر الا اذا صح النفي عقلا لا تقدير الجبال
او ظهور ابطال كما تقرر المستحيلات عند اعراض العقل عن وجه استحالتها وبالجملة
فالقوم حكموا التخيلات على ضعفها وجعلوها ادلة فيما لا يهتدى في فهم جهرابيه
الصعبة المسالك الا العقل الناجز الموبير بهداية تعالى قال شرف الدين التلمساني ولما
اعتقد البعض صحة هذه الحجة يعني شبهة الفلاسفة في ان الافتقار بمعنى مطلق التوقف يوجب
الامكان وان كل مركب مفتقر الى جزئه وجزئه غيره والمفتقر الى الغير لا يكون الا ممكنا وتوهم
التركيب باعتبار الصفات واستعمل هذه المقدمات في الاستدلال على امكان كل ما سوى الله
تعالى استشعر النقض بصفات الله تعالى فقال ان هذا مما نستخير الله تعالى فيه يعني
القول بامكانها من حيث ذاتها وجزم اخرى وصرح والعياذ بالله بكلمة لم يسبق اليها فقال
هي ممكنة باعتبار ذاتها واجبة بوجوب ذاته جل وعلا وضاهى ذلك قول الفلاسفة
ان العالم ممكن باعتبار ذاته واجب بوجوب مقتضيه ونعوذ بالله من زلة العالم انتهى
قلت واشنع من هذا ونعوذ بالله تعالى تصريحه بان الذات قابلة لصفاتها فاعلة
لها ومن شنيع مذهبه ايضا رده الصفات الى مجرد نسب واضافات وتسميته لها في
بعض المواضع مغايرة للذات مع ما علم ان ائمة السنة يمنعون اطلاق الغيرية في صفاته
تعالى لما يؤدي به من جهة المفارقة كما يمنعون ان يقال هي هو لما يؤدي به من معنى الا
تحاد والوفاء الى الكثير هذه الاراء الفاسدة باجماع فرارا من التركيب الذي توهمته
الفلاسفة لازما لثبوت الصفات ولا جل ذلك نفوها هذا مع ان الشيء لا يتكثر بتكثر صفا
ته كما لا يتكثر بتكثر اعتباراته قال شرف الدين والتركيب في الذات لازم له ايضا فان
ماهية كل صفة من الحياة والقدرة والعلم والارادة متميزة عن الاخرى في العقل فان منها ما لا
يتعلق وهي الحياة ومنها ما يتعلق ولا يؤثر كالعلم ومنها ما يتعلق ويؤثر كالقدرة والارادة
فاذا تمايزت واختلفت افتقرت وجوها مختلفة في المقتضي ولما استشعر الفلاسفة
ذلك لم يسعهم الا نفي الصفات ولبسوا على المسلمين باطلاقها مع نفي حقائقها وجعلو
ها باعتبار متباينة لماهياتها كتسميتهم كونه عالما بانه ليس جسما ولا جسمانيا
هم مما عروا على هذا التنزيه ومطالبون باثبات انه عالم فادلت عليه الافعال من الاحكام
والاتقان اللهم انا نعوذ برضاك من سخطك ومن ان نفتري على ديننا وثبتنا على طريق معرفتك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)